



البيان الختامي للمؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي
والتوصيات الصادرة عنه

18-19 ذو الحجة 1434هـ

23-24 أكتوبر 2013 م

فندق ريجنسي

المنامة - مملكة البحرين

عقدت شركة شوري للاستشارات الشرعية بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية (المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي) تحت رعاية مصرف البحرين المركزي وذلك في قاعة فندق ريجنسي المنامة في مملكة البحرين يومي 23 و24 أكتوبر 2013 بحضور لفيف من الخبراء والباحثين من أصحاب الفضيلة العلماء أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والمدققين والمراجعين الشرعيين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية من كافة الدول العربية والاسلامية.

وقد عقد المؤتمر ست جلسات عمل ناقش فيها الموضوعات التالية :

- التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر
 - واقع التدقيق الشرعي في المصارف والنوافذ الاسلامية
 - شركات التدقيق الشرعي الخارجي (الحاجة - الواقع - الطموح)
 - التشريعات المنظمة للتدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الاسلامية
 - المنظمات المهنية للتدقيق وأثرها في تطوير المهنة
 - مسؤولية المدقق الشرعي في ضوء قواعد السلوك المهني
- وعقب استعراض أوراق العمل المقدمة في المؤتمر والتعقيبات عليها والمناقشات والحوارات المستفيضة، تم تشكيل لجنة لصياغة توصيات المؤتمر من كل من :

- السيد / محمد عمر جاسر رئيساً ومقرراً
- الدكتور/ سمير الشاعر عضواً
- الشيخ / عبد الناصر المحمود عضواً
- السيد/ ياسر دهلوي عضواً
- الشيخ/ ياسر المرشدي عضواً

وخلصت اللجنة الى صياغة التوصيات التالية والتي تمت تلاوتها على المشاركين في الجلسة الختامية للمؤتمر:

1. يعرب المؤتمر عن عميق شكره لمصرف البحرين المركزي على تفضيلهم برعاية المؤتمر، كما يثني المؤتمر على دور المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية ومساهمته الفاعلة في إنجاح فعاليات المؤتمر.
2. يشكر المؤتمر وفود المشاركين من الزملاء المراقبين والمدققين الشرعيين الذين شرف بحضورهم المؤتمر ومساهماتهم في إنجاح أعماله.
3. ويشكر المؤتمر كل المتحدثين الأفاضل الذين قدموا أوراقهم العلمية التي انصبت حول الجوانب العملية التشريعية والتنظيمية في ممارسة مهنة التدقيق الشرعي.
4. يعرب المؤتمر عن خالص شكره وتقديره للرعاية الاستراتيجية التي قدمها بنك الاثمار (البحرين)، والشكر والتقدير أيضاً للرعاية الفضية التي قدمها كل من البنك الاسلامي الأردني وشركة رساميل للهيكله المالية (الكويت).
5. يقدر المؤتمر المبادرة الكريمة لمصرف البحرين المركزي بتكوين لجنة منبثقة عن المؤتمر لمناقشة تطوير مهنة التدقيق الشرعي بدعم من صندوق الوقف، واستجابة لذلك، فقد كون المؤتمر وفداً لزيارة المصرف و مناقشة سبل تفعيل تلك المبادرة من الأعضاء التالية أسماءهم:

- أ- الشيخ / عبد الناصر المحمود
- ب- السيد / ياسر دهلوي
- ت- السيد / محمد جاسر

توصيات المؤتمر:

1. التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر
 - أ- يوصي المؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية بضرورة تعزيز مكانة التدقيق الشرعي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وذلك بمنحها أعلى قدر من الاستقلالية وتحديد نطاق العمل ومنح الصلاحيات الكافية لأداء مهام التدقيق الشرعي على أكمل وجه لما لذلك من أثر إيجابي على تقليل المخاطر ومعالجة الانحرافات الشرعية والتشغيلية ،
 - ب- يدعو المؤتمر إلى بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين إدارة التدقيق الشرعي ومختلف الإدارات وفي مقدمتها إدارة المخاطر والالتزام، وذلك بغرض تطوير دليل محدث لإدارة المخاطر التي

تعرض لها المؤسسات المالية الاسلامية في ضوء المستجدات والأزمات التي تحيط بالصناعة المالية الاسلامية.

ت- كما يدعو المؤتمر الى استمرار الاهتمام بالمدققين والمراجعين الشرعيين وتنمية قدراتهم الفنية المتعلقة بإدارة المخاطر عبر التعليم والتدريب المستمر بغرض إكسابهم المهارات المصرفية المتجددة في هذه الموضوعات وبما يعينهم على القيام بالمهام المنوطة بهم بصورة كفاءة وفعالة.

2. واقع التدقيق الشرعي في المصارف والنوافذ الاسلامية

أ- يوصي المؤتمر إدارات النوافذ الإسلامية في المؤسسات المالية التقليدية بضرورة تطبيق منظومة الحوكمة الشرعية التي تتضمن وجود هيئة للرقابة الشرعية وقسم للتدقيق الشرعي الداخلي، وذلك للتأكد من التزام النوافذ بأحكام الشريعة الاسلامية في منتجاتها وخدماتها وفي تعاملاتها مع المؤسسة الأم، وذلك حفاظاً على صورة هذه النوافذ ومصداقيتها أمام جمهور المتعاملين.

ب- يدعو المؤتمر الجهات الرقابية والإشرافية لتفعيل دورها الرقابي المصرفي والشرعي على المؤسسات المالية الاسلامية بشكل عام والنوافذ الإسلامية في المؤسسات المالية التقليدية بشكل خاص، وفي هذا الصدد، يوصي المؤتمر بتأسيس قسم خاص بالتفتيش والتدقيق الشرعي في المصارف المركزية يعني بمراجعة الالتزام بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي تقررها الهيئة الشرعية الخاصة بتلك المؤسسات أو النوافذ.

3. شركات التدقيق الشرعي الخارجي (الحاجة - الواقع - الطموح)

أ- يدعو المؤتمر الجهات الإشرافية والرقابية إلى تنظيم عمل شركات التدقيق الشرعي الخارجي وفق أساليب مهنية واحترافية عالية، من خلال وضع الضوابط والآليات المناسبة لترخيص هذه الشركات ووضع شروط ومواصفات العاملين فيها من مستشارين ومدققين شرعيين ومراقبة أداء هذه الشركات لأعمالها.

- ب- يوصي المؤتمر شركات التدقيق الشرعي الخارجي بضرورة الحرص على تقديم خدماتها باحتراف ومهنية مع الحرص على اختيار فريق العمل لديها من المتخصصين ذوي الكفاءة بما يكفل رفع مستوى الجودة في تقديمها للخدمات.
- ت- في سبيل الارتقاء بمهنة التدقيق الشرعي، فإن شركات التدقيق الشرعي الخارجي مدعوة إلى التعاون والتنسيق فيما بينها لوضع إطار عمل مهني معياري وتبني ميثاق أخلاقي للمدققين الشرعيين.

4. التشريعات المنظمة للتدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية

- أ- يشيد المؤتمر بالدور الريادي التي قامت به دولة الكويت ممثلة بهيئة أسواق المال بإصدار نظام ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي وذلك خلال العام 2013، ويدعوها إلى إصدار مزيد من التعليمات لاستكمال التشريعات المنظمة لممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي بشقيها الخارجي والداخلي.
- ب- يدعو المؤتمر الجهات الإشرافية والرقابية في مملكة البحرين و في كافة الدول التي تشرف على عمل المؤسسات المالية الإسلامية لإصدار التشريعات والقوانين الكاملة التي تنظم مهنة التدقيق الشرعي، وتنشئ وترعى الكيانات التي تستلزمها ممارسة مهنة التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي مثل :
- إنشاء كيان قانوني (جمعية، نقابة، اتحاد، ونحو ذلك) للمراجعين والمدققين الشرعيين (مع مراعاة ما ورد في الفقرة 15أ)
 - استحداث سجل رسمي للمدققين والمراجعين الشرعيين
 - تنظيم عمل مكاتب الاستشارات والتدقيق الشرعي (مع مراعاة ما ورد في الفقرة 13أ)
 - تأسيس أو إضافة مهام لفرق التفتيش في البنك المركزي لتشمل التأكد من التزام المؤسسات المالية الإسلامية المنضوية تحت إشرافه بالشروط والمتطلبات الشرعية.
 - الإشراف على إصدار لوائح عمل وقواعد سلوك وتعليمات تفصيلية بشأن التدقيق الشرعي، ومتابعة التزام المؤسسات والعاملين في مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي بها. (مع مراعاة ما ورد في الفقرة 16أ)

وذلك مع التوصية بالاستفادة من الخبرات التراكمية المتاحة في هذا الصدد لدى الجهات المتخصصة كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

5. المنظمات المهنية للتدقيق وأثرها في تطوير المهنة

- أ- يرى المؤتمر أن تأسيس منظمات مهنية للتدقيق الشرعي أمر يرتدي أهمية كبرى لتعميق وتعزيز دور المدققين الشرعيين في الصناعة المالية الإسلامية، وذلك لرعاية المهنة ومزاولها، وتعزيز دورها في تعميق قواعد السلوك المهني والنزاهة، ولذلك يناشد المؤتمر كافة المعنيين على العمل لتذليل العقبات والعراقيل الأخرى التي تحول دون إشهار وترخيص الجمعية المهنية للمدققين والمراجعين الشرعيين.
- ب- يحث المؤتمر القائمين على مهنة التدقيق الشرعي بالتعاون في جهود مشتركة وحث الخطل لتكوين نقابات مهنية تسهم في الارتقاء بالمهنة وممارستها والعمل على مساواتهم بنظرائهم من العاملين في التخصصات الأخرى في المؤسسة نفسها وفي القطاع المالي والمصرفي.

6. مسؤولية المدقق الشرعي في ضوء قواعد السلوك المهني

- أ- يدعو المؤتمر العاملين في التدقيق الشرعي إلى تبني ميثاق سلوكي وأخلاقي مهني واحترافي لممارسة أعمالهم وتقديم خدماتهم بما يضمن النأي بها عن مواطن تعارض المصالح، ويحقق لهم مبادئ النزاهة والاستقلالية والموضوعية التي يجب أن تتسم بها أعمالهم لتوفير المصداقية والثقة لجمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى معايير المراجعة والضبط والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- ب- يحث المؤتمر العاملين في مهنة التدقيق الشرعي على ضرورة الالتزام بمعايير وقواعد السلوك والكفاءة المهنية، وبذل العناية المهنية اللازمة لأداء المهام وفق الارتباط التعاقدية مع العملاء وأصحاب العمل والقاضية بالإفصاح عن الأخطاء الشرعية المؤثرة لدى المؤسسات المالية الإسلامية وتضمينها في التقارير الشرعية درءاً للمساءلة القانونية نتيجة الخلل والتقصير.

المنامة في 24 أكتوبر 2013 الموافق 19 من ذي الحجة 1434 هـ